

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

## «الرابطة» وقعت عقد تمويل

بـ 35 مليون دولار

وقعت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل (KGL) اتفاقية تمويل مع أحد البنوك الخليجية بقيمة 35 مليون دولار، لمدة 5 سنوات، وذلك بهدف دعم أنشطة الشركة.

## الكويت تمتلك خامس أكبر صندوق سيادي بـ 592 مليار دولار

المرتبة	الصندوق السيادي	الهيئة العامة للاستثمار	حجم الأصول (مليار دولار)	التغير مقارنة بالربع الثالث (مليار دولار)
1	صندوق التقاعد الحكومي	الكويت	824,9	(48,1)
2	جهاز أبوظبي للاستثمار	الإمارات	773,0	---
3	شركة الصين للاستثمار	الصين	746,7	---
4	الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)	السعودية	668,6	(3,2)
5	الهيئة العامة للاستثمار	الكويت	592,0	---
6	شركة سيف للاستثمار	الصين	547,0	---
7	محفظة الاستثمار التابعة لمؤسسة النقد بهونغ كونغ	الصين	417,9	17,7 +
8	شركة حكومة سنغافورة للاستثمار	سنغافورة	344,0	---
9	هيئة قطر للاستثمار	قطر	256,0	---
10	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	الصين	236,0	---
11	تيماسيك القابضة	سنغافورة	193,6	---
12	مؤسسة دبي للاستثمار	الإمارات	183,0	---
13	مجلس أبوظبي للاستثمار	الإمارات	110,0	---
14	صندوق المستقبل الاستراتيجي	أستراليا	95,0	---
15	محفظة الاستثمار التابعة لهيئة الأوراق المالية بكاراخستان	كاراخستان	85,1	7,6 +
16	شركة كوريا للاستثمار	كوريا الجنوبية	84,7	---
17	صندوق كاراخستان الوطني	كاراخستان	77,0	---
18	صندوق الرفاه الوطني	روسيا	73,5	(6,4)
19	شركة الاستثمارات الجبرولية الدولية	الإمارات	66,3	---
20	شركة مبادرة للتنمية	الإمارات	66,3	---

صنفت مؤسسة (SWF Institute) المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية، في آخر تقرير لها والصادر الشهر الجاري، صندوق التقاعد الحكومي الترويجي كأكبر صندوق سيادي في العالم بموجودات قدرت بـ 824,9 مليار دولار مقارنة بنحو 873 مليار دولار بنهاية الربع الثالث. وجاء جهاز أبوظبي للاستثمار، في المرتبة الثانية بنحو 773 مليار دولار، تلاه شركة «الصين للاستثمار»، التي وصلت قيمة موجوداتها إلى 746,7 مليار دولار. وفي المقابل جاء صندوق الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي

الذي يعد الصندوق السيادي للسعودية في المرتبة الرابعة، حيث انخفضت أصوله بنحو 3,2 مليارات دولار مقارنة بنهاية الربع الثالث، ليصل إلى 668,6 مليار دولار. وحلت الهيئة العامة للاستثمار الكويتية في المرتبة الخامسة بـ 592 مليار دولار، وجهاز قطر للاستثمار في المرتبة التاسعة بموجودات قدرها 256 مليار دولار. وبحسب التقرير فقد انخفض إجمالي موجودات الصناديق السيادية خلال الربع الرابع 2015 بنحو 0,1% لتصل إلى 7,20 تريليونات دولار مقارنة بنحو 7,21 تريليونات دولار بنهاية الربع الثالث 2015.

## «المالية»: إصدار شهادة الإفراج عن محجوز ضمان ضريبة الدخل إلكترونياً

أعلنت وزارة المالية ممثلة في قطاع الشؤون المالية والضريبية تدهن الخدمة الإلكترونية لطالب إصدار شهادة الإفراج عن محجوز ضمان ضريبة الدخل للشركات والمؤسسات والأفراد. وقالت الوزارة في بيان أمس إن هذه الخطوة تندرج ضمن حرصها على تقديم خدمات إلكترونية متطورة تتماشى مع توجه الدولة

للتحول إلى حكومة إلكترونية. وأضافت أنه تتم تعبئة طلب الشهادة من خلال الموقع الرسمي لوزارة المالية على شبكة الانترنت، حيث تتيج الخدمة إمكانية تعبئة البيانات الأساسية وإرفاق المستندات المطلوبة وفقاً للإجراءات الآلية الخاصة مرفقا معها المستندات المطلوبة.

## 18,5 مليار دولار تكلفة «مترو» الكويت

وقالت المجلة أن هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص أعلنت أواخر نوفمبر الماضي عن توقعاتها بأن تبدأ في تأهيل الشركات مشروعي سكة الحديد الوطنية والمترو بحلول مارس 2016، كما أعرب المجلس الأعلى للتخطيط عن أمه في أن يبدأ العمل في المشروعين بحلول 2017. وسيتم طرح المشروعين اللذين طال انتظارهما على أساس المشاركة بين القطاعين، وتجري في الوقت الحاضر عملية المراجعة النهائية لدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعين في آن معاً، علماً أن الدراسة الخاصة بسكة الحديد الوطنية استكملت في 2011 من قبل فريق من الشركات بقيادة شركة بوز اند كومباني الأميركية، أما مراجعة الدراسة فقد عهد بها إلى أغسطس الماضي إلى شركة إيرنست اند يونغ البريطانية، التي تقسوم بدور المدير والمستشار الرئيسي إلى جانب شركة تراورز اند هاميلتون للاستشارات القانونية وشركة أروب للاستشارات الفنية.

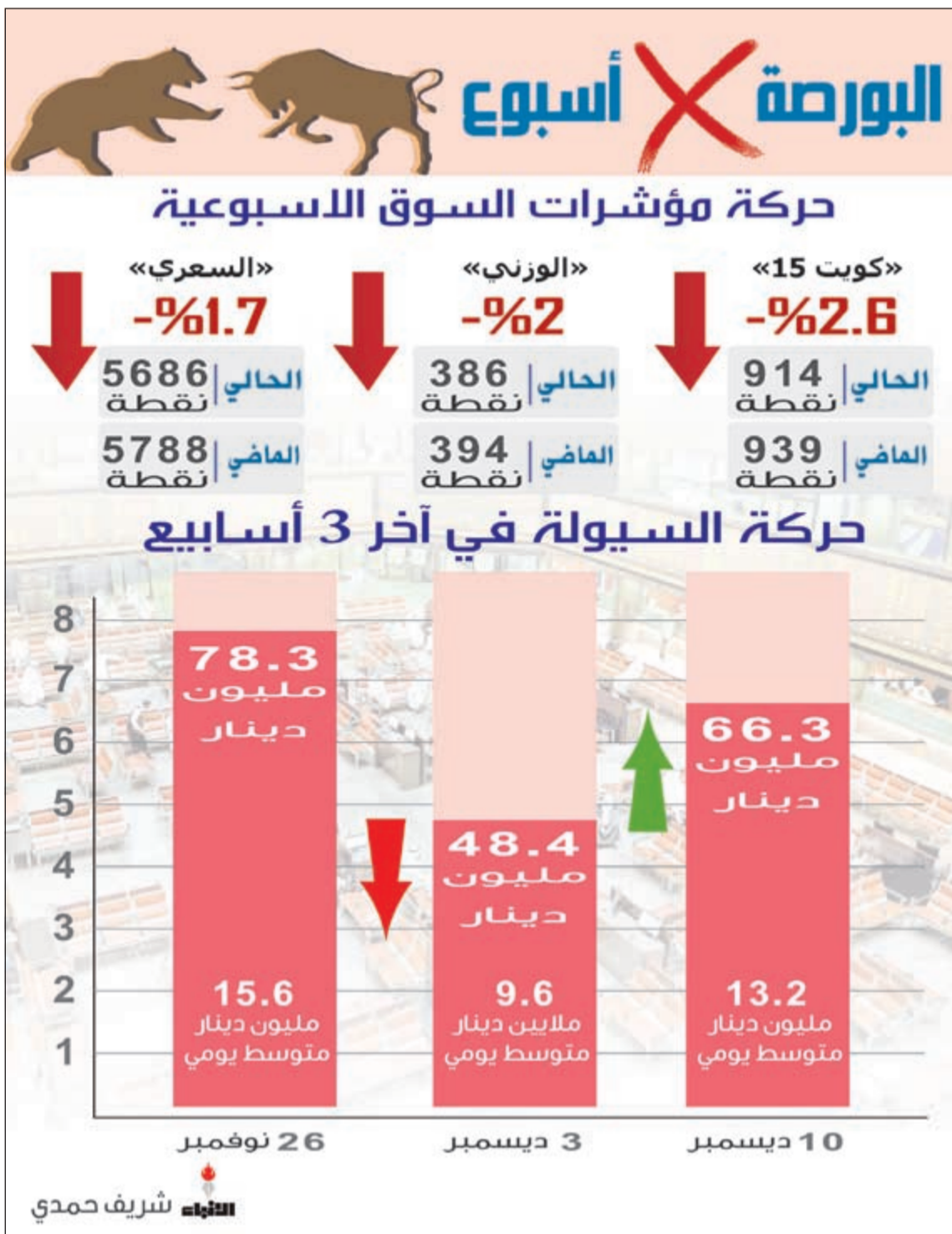
قالت مجلة ميد إن الجدول الزمني للسكة الحديدية الخليجية يشكل ضغطاً على مشروع سكة حديد الكويت، وتوقعت أن يتم تأهيل الشركات للمناقضة الخاصة بالخط البالغ طوله 400 كيلومتر في الربع الأول من 2016 وقبل طرح مشروع المترو، وذلك نظراً لضغط الوقت الذي يمثل برنامج شبكة السكة الحديدية الخليجية. ونسبت المجلة إلى مصدر مطلع قوله إن المرحلة الأولى من السكة الحديدية الرئيسية سترتبط مع شبكة السكة الخليجية من خلال معبر النويصيب على الحدود بين الكويت والسعودية، وبالإضافة إلى ضغط الوقت فإن عامل التكلفة أعطى الأولوية لشبكة سكة الحديد الوطنية والمقدرة تكلفتها بنحو مليار دولار، مقارنة مع شبكة المترو التي قد تصل ميزانيتها إلى 18,5 مليار دولار.

## «أوبك»: تراجع إنتاج النفط من خارج المنظمة في 2016

عواصم - رويترز: توقعت أوبك تراجع المعروض النفطي من الدول غير الأعضاء بدرجة أشد العام المقبل في تطور قد يبنى بنجاح استراتيجيتها التي أعادت التأكيد عليها الأسبوع الماضي والتي تستهدف الدفاع عن الحصص السوقية لا الأسعار. وقالت منظمة البلدان المصدرة للبترول في تقرير إن المعروض من خارجها سترتاجع 380 ألف برميل يومياً في 2016 في ظل انخفاض الإنتاج بمناطق مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق. وكانت أوبك توقعت الشهر الماضي تراجعاً قدره 130 ألف برميل يومياً. ويأتي تقرير أوبك عقب اجتماع شابتها التوترات في الرابع من ديسمبر، حيث مددت المنظمة العمل بسياسة ضخ الخام دون قيود. وكانت السعودية دفعت أوبك قبل عام لأخذ قرار الدفاع عن الحصص السوقية بدلاً من

خفض الإنتاج على أمل كبح نمو الإمدادات المنافسة. وأضاف التقرير أن أعضاء أوبك ضخوا مزيداً من النفط في نوفمبر، مما سيؤدي تخمة المعروض العالمي وتوقعت تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط في السنة المقبلة. **برنت يستقر عند 40 دولاراً** استقرت أسعار النفط أمس دون تغير يذكر بدعم من تراجع الدولار وهبوط مخزونات الخام في الولايات المتحدة بعد ارتفاعها على مدار أسابيع متتالية غير أن تخمة المعروض عالمياً مازالت تهيمن على السوق الأوسع نطاقاً، وبلغ سعر خام برنت في العقود الآجلة 40,54 دولاراً للبرميل بزيادة 43 سنتاً. وبلغ سعر الخام الأميركي في العقود الآجلة 37,43 دولاراً للبرميل، بزيادة 27 سنتاً عن آخر سعر للتسوية لكنه لم يتعد بعد عن أدنى مستوى سجله في 7 سنوات هذا الأسبوع عندما نزل دون 37 دولاراً للبرميل. وهبطت الأسعار أكثر من 1% منذ بداية ديسمبر.

## 500 مليون دينار تخسرها البورصة بسبب النفط



15 بنسبة 2,6% محققاً خسائر بلغت 25 نقطة ليصل إلى 914 نقطة مقارنة مع 939 نقطة الأسبوع الماضي، وبذلك قفزت خسائر المؤشر منذ بداية 2015 إلى 13,7%. حقق المؤشر الوزني تراجع بنسبة 2% محققاً خسائر بلغت 8 نقاط ليصل إلى 386 نقطة انخفاضاً من 394 نقطة، وبذلك وصلت المقارنة مع الأسبوع الماضي إلى 394 نقطة ليصل إلى 5686 نقطة، وبذلك ارتفعت خسائر المؤشر خلال تعاملات العام الحالي إلى 12%.

وبلغت السيولة بنهاية تعاملات الأسبوع 66,3 مليون دينار بمتوسط يومي بلغ 13,2 مليون دينار، مقارنة مع 48,4 مليون دينار كمتحصلة أسبوعية بمتوسط يومي 9,6 ملايين دينار، حيث شهدت السيولة خلال تعاملات الأسبوع ارتفاعاً في بعض الجلسات مقارنة مع الأسبوع الماضي من خلال وصول بعض الأسهم القيادية، وعلى أثر ذلك ارتفعت السيولة بنسبة 37% مقارنة بالأسبوع الماضي. واستقرت مؤشرات السوق بنهاية تعاملات الأسبوع على النحو التالي: انخفض مؤشر كويت

ظل تراجع أسعار النفط يلقي بظلاله السلبية على مجمل أداء البورصة، وسط مخاوف من استمرار تراجع سعر برميل النفط الكويتي. وحققت البورصة خسارة بنهاية تعاملات الأسبوع بلغت نحو 500 مليون دينار، وهي خسائر كبيرة مقارنة مع الأسبوع الماضي الذي بلغت الخسائر فيه 35 مليون دينار فقط. وبهذا التراجع انخفضت القيمة الرأسمالية إلى 26,4 مليار دينار مقارنة مع 26,9 مليار دينار الأسبوع الماضي بتراجع سنوي قفز إلى 11,1% منذ بداية 2015.

## القيمة الرأسمالية تتراجع إلى 26,4 مليار دينار بانخفاض 11% من بداية العام

وكانت بورصة الكويت من أقل البورصات الخليجية التي تأثرت سلباً جراء التراجع الكبير في أسعار النفط عقب اجتماع منظمة أوبك بنهاية الأسبوع الماضي والذي تفتت فيه المنظمة حصتها في الإنتاج ما ألقى بظلاله السلبية سريعاً على أسعار النفط، الأمر الذي تفاعلت معه بورصات الخليج بشكل مباشر وسجلت خسائر كبيرة خلال تعاملات الأسبوع خاصة السوقين السعودي وبني المالين. وإلى جانب التراجع في أسعار النفط كانت هناك عوامل أخرى ذات تداعيات سلبية على سوق الكويت المالي ومنها:

## «بلومبيرغ»: البنوك المركزية الخليجية مرآة عاكسة للسياسة النقدية الأميركية

إنه من غير الواضح من الدولة الخليجية التي ستكون أول من يرفع سعر الفائدة. من جانب آخر، قد تؤدي الحاجة المتزايدة للتمويل إلى رفع تكاليف الاقتراض؛ أما انخفاض أسعار النفط فيمثل حافزاً للحكومات والشركات معا على بيع السندات لتغطية العجز، وتلبية احتياجات الإنفاق، وهو ما يضع أسعار السندات تحت الضغط في دول التعاون، وطيحا لما يقوله مدير إدارة الأصول في شركة الريان للاستثمار أكبر خان ومقرها الدوحة، التي تدير حوالي 900 مليون دولار أن انخفاض أسعار النفط يشير إلى أن الإصدارات سترداد في أسواق السندات، لاسيما أن الكثير من البلدان والشركات ستنضطر إلى جمع السيولة. وأضاف أن هذه الدول قد تعتمد بشكل أكبر على أسواق السندات لسد العجز في ميزانياتها، كما أنها سترفع معدل الفائدة بالتوافق مع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي. وقال بانتييس



تراجع أسعار النفط والتوجه للاقتراض يضغط على ميزانيات الدول الخليجية

الائتمان الخليجية»، مشيراً إلى أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن البنوك المركزية الخليجية مرآة عاكسة للسياسة النقدية الأميركية، لهذا يجب أن نتوقع ارتفاع أسعار الفائدة في هذه المنطقة أيضاً. ويتأهب المقترضون

التي تستحق في 2017 حوالي 41 نقطة أساس في الشهر الماضي. وقال محلل الائتمان في كوميرز بنك إيه جي في دبي، أبوستولوس بانتييس «إنه مع اقتراب ارتفاع سعر الفائدة الأميركية، ارتفعت التقلبات في أسواق

قالت محطة بلومبيرغ الإخبارية الأميركية إن آفاق استمرار انخفاض أسعار النفط وتوقعات ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية تفرض قيوداً جديدة على أسواق الدين في دول مجلس التعاون الخليجي. وأشارت المحطة إلى أن خسائر الأسواق في السندات في الشرق الأوسط ارتفعت في نوفمبر، في غمرة موجة انحسار بدأت منذ ما يربو على 16 شهراً، وذلك وفقاً لمؤشرات جيه بي مورغان تشيس، وفي أعقاب مسلسل هبوط أسعار النفط من 115 دولاراً إلى 40 دولاراً للبرميل. ومن الأمثلة على ذلك أن بلغ العائد على سندات قطر